ودخل الاتحاد بذلك « المرحلة الثانية » التي تسلم فيها القوميون العرب قيادة الاتحاد . ولكن هذه العملية لم تكن ، برغم المظاهر الدستورية التي اسبغتها الهيئة الجديدة عليها ، بعيدة عن التاثيرات العربية الرسمية والحزبية . ففي ذلك الوقت قامت سلطات الجمهورية المتحدة بابعاد عدد من الطلبة البعثيين كان من بينهم السكرتير العام للاتحاد بالاضافة الى منع بعض اعضاء المجلس الاداري من دخول القاهرة(٤٢). ويصعب والحالة هذه ان تحمل عملية اقصاء العناصر البعثية عن الهيئة التنفيذية الصفة الداخلية الصرفة . والذي حدث بعد ذلك ان ذهب القائم باعمال رئيس الاتحاد ، والذي ابعد بدوره عن القاهرة ، الى دمشق حيث اجتمع هناك مع الاعضاء البعثيين في المجلس الاداري والهيئة التنفيذية واعتبروا انفسهم الممثلين الشرعيين للاتحاد واصدروا قرارا اداريا بنقل مركز عمل الهيئة التنفيذية الى دمشق كما اصدروا نشرات تتهجم على سلطات الجمهورية المتحدة وعلى اعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة في القاهرة وتتهمهم بالتعاون مع سلطات خارجة عن كيان الاتحاد والتآمر عليه(٤٣). وكان لهذه الازمة الداخلية المهددة بانقسام الاتحاد اثارها السلبية على وضع الاتحاد امام الهيئات الطلابية الدولية وخاصة فيما يتعلق بشرعية الهيئة التنفيذية الى ان حسم الامر في المؤتمر الوطني الثالث في اواخر شباط ١٩٦٤ .

عكست الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواقفها الاتجاه السائد في الاوساط الفلسطينية يومها اي الاتجاه الناصري . ويتضح ذلك من خلال حديثها في التقرير الادبي المقدم للمؤتمر الثالث عن علاقات الاتحاد بالدول العربية وخاصة الجمهورية المتحدة والعراق وسورية . وليس يهمنا هنا الحكم على صحة مواقف الاتجاه او خطأها وانما مبدئية هذه المواقف التي تستوي في التحليل الاخير في كونها خاضعة للتأثيرات السياسية .

مثل المؤتمر الوطني الثالث — الذي كان للقوميين العرب اكثرية فيه — تحالفا بين اكثر من طرف ، عنوانه الاتفاق حول العملية التي تمت في الاتحاد الا ان الخلاف سرعان ما ثار قبيل انتهاء المؤتمر وانتقل الى القاهرة وبشكل محدد حول المناصب والنسب في الهيئة التنفيذية.كانت الاطراف المختلفة ثلاثة هي : القوميون العرب ولهم اكثرية في المؤتمر والمجلس الاداري ، وفتح وتعتمد في قوتها على فروع المانية ، « والمستقلون » ومركز قوتهم في اسكندرية وبور سعيد . ومضى وقت طويل قبل ان يصل المجلس الاداري الى تسوية . تأزم الخلاف بين الاطراف الثلاثة عام ١٩٦٥ . وعبر الخلاف بين القوميين العرب وفتح عن نفسه بخلاف بين الهيئة التنفيذية في القاهرة وسكرتارية التنسيق في المانية . واتخذ الخلاف بين القوميين « والمستقلين » طابع الصراع بين « المستقلين » او « شباب المنظمة » والحزبيين ، واحتدم اثناء الانتخابات للمؤتمر الرابع ثم داخل المؤتمر مما ادى الى فشله . (هذا التقسيم عام ولا شك ، اذ لم يكن جميع الطلبة مقسمين على هذا النحو كما لم تكن كل من الهيئات الاخرى : الهيئة التنفيذية ، سكرتارية التنسيق ، والمستقلون ، تمثل وحدة متجانسة) .

كان تشكيل كونفدرالية لفروع المانية والنمسة بحد ذاته مثار خلاف مع الهيئة التنفيذية اذ تم ذلك دون الرجوع اليها كما حاولت السكرتارية ان تكون حلقة الاتصال بين الفروع هناك والهيئة التنفيذية وهو ما يلغي او يضعف دور الهيئة التنفيذية في اتصالها المباشر بالفروع . الا ان الموضوع لم يكن محصورا في الاطار التنظيمي بل كان هناك خلاف حول الموقف السياسي ازاء عمليات العاصفة التي بدات في بداية ١٩٦٥ . اتخذت سكرتارية التنسيق موقفا مؤيدا لهذه العمليات واصدرت بيانات حول ذلك واتهمت الهيئة التنفيذية بالتخاذل لعدم تأييدها للعاصفة . اما الهيئة التنفيذية فلم تتخذ موقفا الى ان طرحت الموضوع على المجلس الاداري في دورته السابعة في اواسط شهر تموز ١٩٦٥ والذي اتخذ قرارين بهذا الشأن : الاول نقابي تمثل في «لوم كونفدرالية المانية لتخطيها الهيئة التنفيذية في عملية تشكيلها واعادة النظر في امر الكونفدرالية والعمل على انشاء كونفدرالية لفروع اوروبه في اسرع وقت ممكن(٤٤)». (كان الهدف من ذلك تطويق فتح في المانية من خلال فروع اوروبه التي ليس لها اكثرية في مجموعها) . اما القرار الثاني للمجلس فكان يتعلق بعمليات العاصفة وجاء فيه « ان القوى الثورية العربية ومن ضمنها الفلسطينية هي التي تفرض المعركة ولا يجب ان تساق اليها . ولا يؤيد المجلس الاداري ، ولا يشجب اعمال العاصفة باعتبار ان اي تأييد او شجب يقرره المؤتمر الوطني